من العالمية إلى الوطنية: لدفع موجة التوطين في تركيا نحو الأمام من خلال إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية

الفهرس

الاختصارات 3
خلفية الحدث والهدف منه 4
الجلسة 1: الكلمة الافتتاحية 6
الجلسة 2: جلسة حوارية عن التوطين في تركيا 6
الجلسة 3: إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية 8
فاعلية آليات التنسيق في نظام المساعدات الإنسانية 8
فاعلية آليات الشراكة لنظام المساعدات الإنسانية 10
فعالية الهيكل التمويلي لنظام المساعدات الإنسانية وحصول الجهات الفاعلة المحلية على التمويل 12
فعالية آلية الامكانيات لنظام المساعدة الإنسانية 14
الخطوات التالية 15
الملحق 1: قائمة المنظمات المشاركة في حدث افتتاح المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) 17
الملحق 2: إطار المرجعية للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) 18
الملحق 3: برنامج الافتتاح 20
الملحق 4: شكر وتقدير 21

الاختصارات

3RP	خطة اللجوء والصمود الإقليمية
AAA	خطة العمل ACCRA
ARSA	جمعية التضامن مع اللاجئين الأفغان
CLIP	مشروع المبادرات المحلية الاجتماعية
CSO	منظمة المجتمع المدني
EU	الاتحاد الأوروبي
FRIT	مرفق الاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين في تركيا
IGAM	مركز أبحاث اللجوء والهجرة
IKGV	مؤسسة تنمية الموارد البشرية
INGO	المنظمة الدولية غير الحكومية
KEDV	مؤسسة دعم عمل المرأة
LAG	مجموعة مناصرة التوطين (LAG)
LPMF	نطاق أداء معايير التوطين
NEAR	شبكة تمكين الاستجابة للمساعدات
NGO	منظمة غير حكومية
NRG	المجموعة الوطنية المرجعية
RLO	منظمة يديرها اللاجئون
STGM	مركز جمعية تنمية المجتمع المدني (STGM)
STL	دعم الحياة
TMK	المجلس التركي للاجئين
ToR	الإطار المرجعي
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

خلفية الحدث والهدف منه

وقد برزت جهود توطين المساعدة الإنسانية عبر مجموعة من العمليات المختلفة على مدى عقود عديدة ماضية. وفي الآونة الأخيرة، كانت القمة العالمية للعمل الإنساني قد شهدت قبول اتفاقية "الصفقة الكبرى" في عام 2016 من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، والتي تتمحور حول أهداف والتزامات ملموسة من أجل استجابة إنسانية أكثر فعالية ومحلية. إن المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين من الأزمات، والاعتراف بالقدرات المحلية وتعزيز القيادة المحلية كلها التزامات تم تجميعها في الصفقة الكبرى الأولية. أما في الوقت الراهن، قام 65 داعماً رئيسياً ومنظمات دولية بالتعهد بالتزامات ملموسة تجاه الصفقة الكبرى.

فإن التحول إلى نظام إنساني أكثر فعالية وكفاءة وشمولاً وخضوعاً للمساءلة، بما في ذلك توطين المساعدات يتطور ببطء شديد على الرغم من هذه الالتزامات القائمة. يعتبر الدمج والمشاركة المجديين للأشخاص المتضررة والجهات الفاعلة المحلية في آلية صنع القرار في النظم الإنسانية والإنمائية الدولية، و بما في ذلك القرارات المتعلقة بأولويات البرنامج واستراتيجياته وتصميمه وطرق تنفيذه محدودة جداً. وبناء على ذلك، أدت الصفقة الكبرى 2.0 المتفق عليها في عام 2021 لتجديد التركيز على دعم جودة التمويل الذي يسمح بالاستجابة بفعالية وكفاءة، إضافة إلى دعم أكبر للمستجيبين المحليين ومشاركة المجتمعات المتضررة في معالجة الاحتياجات الإنسانية.[1] و قد أوصت الصفقة الكبرى 2.0 أيضا بأساليب للنهوض بتوطين المساعدات على المستوى القطري بهدف إحداث تغييرات ملموسة في طرق العمل الحالية للقطاعين الإنساني والإنمائي، من خلال إنشاء مجموعات مرجعية وطنية.

إذ تعد مجموعة مناصرة التوطين (LAG) ومجلس اللاجئين في تركيا (TMK) في هذا السياق، الأصوات الرائدة في تركيا و التي تدعو إلى توطين المساعدات. وقد قامت كل منهما بتنظيم مجموعة من الأبحاث والتوثيق والدعوة من أجل النهوض و ذلك من خلال تحديد مواقع برنامج المساعدات في تركيا، بهدف دعم وتضخيم قيادة الجهات الفاعلة المحلية في الاستجابات الإنسانية والتنموية فيها.

قامت مجموعة مناصرة التوطين (LAG) بتنظيم الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة المتعددين "التوطين في تركيا في تاريخ 24 أيار 2022: من القمة العالمية للعمل الإنساني إلى اليوم" لإلقاء الضوء على الحاجة إلى تكاتف الجهود بين جميع أصحاب المصلحة داخل النظام البيئي الإنساني في تركيا لتعزيز الاستجابة المحلية لدعم الاحتياجات الإنسانية المستمرة. و قامت المنظمات المحلية/ الوطنية (بما في ذلك المنظمات التي يديرها اللاجئون والمنظمات النسائية) بتحديد والمتبرعون والمنظمات غير الحكومية (INGOs) الدولية ووكالات الأمم المتحدة المجالات التالية كأولويات رئيسية للمضي قدماً في توطين المساعدات في تركيا خلال هذا الاجتماع.

1. الجودة / الشراكات المنصفة؛
2. تحسين نوعية وكمية التمويل؛
3. تعزيز دور المنظمات المحلية في التنسيق؛ و
4. القدرات

وفي إطار الصفقة الكبرى 2.0 اقترح المشاركون في هذا الاجتماع التشاوري أن يتم إنشاء "مجموعة مرجعية وطنية" (NRG) كوسيلة للنهوض بجدول أعمال المساعدات على الصعيد القُطري.

هدف حدث كانون الثاني 2023

نظرًا للاهتمام الكبير في تركيا من جانب مجتمع المساعدات الإنساني باستمرار الحوار عن التوطين، قام كل من مجموعة مناصرة التوطين (LAG) و مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (كنقاط اتصال لخطة اللجوء و الوصول الإقليمية (3RP)() بالموافقة على العمل معًا وتنظيم اجتماع متابعة بهدف إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) لتركيا. كان هذا الحدث بمثابة فرصة لمراجعة وتقييم التقدم الذي تم تحقيقه بما يخص جهود التوطين في تركيا ومناقشة رؤية للعمل المشترك للنهوض بتوطين

[1] *https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-07/%28EN%29%20Grand%20Bargain%202.0%20Framework.pdf*

المساعدات في تركيا.[2]

المشاركون

قام بالمشاركة نحو 93 ممثلاً 52 من الجهات المعنية في الحدث شخصياً (63) أو عبر الإنترنت (30)، بما في ذلك ممثلين من 12 جهة معنية دولية، و3 متبرعين، و 31 منظمة مجتمع مدني (CSOs) وطنية ممن هي بقيادة اللاجئين في تركيا، على سبيل المثال و ليس الحصر على أعضاء مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) و مجموعة مناصرة التوطين (LAG). قائمة المشاركين متوفرة في الملحق 1.

برنامج الفعالية

وعقب الملاحظات الافتتاحية، جمعت الجهات المعنية حلقة نقاش مختلف، بما في ذلك المنظمات الوطنية والمنظمات التي يديرها اللاجئون، ومتبرع ووكالة تابعة للأمم المتحدة، لتبادل وجهات نظرهم حول حالة توطين المساعدات في تركية والتحديات التي تواجه دفع هذه الأجندة قدماً. وعقبت هذه الجلسة موجز إعلامي عن المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) فيما بعد، تم تقسيم المشاركين على مجموعات لتتم مناقشة التحديات والحلول المتعلقة بالجوانب المختلفة للتوطين، والتي كانت من المحتمل أن تؤمن مُدخلات لخطة عمل المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) على المدى القريب والبعيد.

[2] في 4 يناير 2023، تم عقد اجتماع عبر الإنترنت جمع بين أعضاء مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) ومجموعة مناصرة التوطين (LAG)، وأتاح فرصة لمشاركة المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)، إلى جانب مشروع الإطار المرجعي (ToR). واستُخدمت التعليقات التي جُمعت أثناء الاجتماع لوضع الصيغة النهائية للاختصاصات الإطار المرجعي (ToR).

الجلسة 1: الكلمة الافتتاحية

وشارك في الكلمة الافتتاحية ألفارو رودريغيز، وهو المنسق المقيم للأمم المتحدة في تركيا. مختار جوكار، IKGV / مجموعة مناصرة التوطين (LAG) ؛ بيريهان أولوغ دالغا، منظمة أوكسفام (OXFAM) –مؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV) /مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) ؛ ومتين كورباتير، مركز أبحاث اللجوء والهجرة (IGAM) /مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) . وتم التأكيد خلال هذه الكلمة الافتتاحية على النقاط التالية:

- كان من بين القرارات التي اتخذتها الصفقة الكبرى 2.0 إنشاء مجموعة مرجعية وطنية. اكتسب عمل التوطين تشجيعاً اعتبارًا من عام 2020.
- كانت هناك نقاط تحول مهمة بالنسبة للمجتمع المدني على مدى الثلاثين سنة الماضية. شهدنا اختلال توازن القوى بين المنظمات الدولية والوطنية يتم الحديث عنه بشكل أكثر انفتاحاً وتحدياً، وخطوات تم اتخاذها لتصحيح علاقات القوة. بعد الأزمة السورية، قامت المنظمات المحلية / الوطنية الغير حكومية (NGOs) بتوسيع خبراتها الفائقة في الاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين وبدأت في تطوير علاقات أكثر إنصافًا مع المنظمات الدولية. إن إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية هو خطوة أساسية لترسيخ هذه العلاقات بشكل أكبر.
- في السنوات الأخيرة، أدى العمل الذي قام به مجلس اللاجئين في تركيا ومجموعة مناصرة التوطين (LAG) ، ولا سيما الأبحاث و ورشات العمل، إلى إثراء وتعميق المناقشات بشأن الخطوات اللازمة لتغيير النظام الإنساني والإنمائي القائم في تركيا. إن خلق مساحات لمجموعة متنوعة من الجهات المعنية للاجتماع معا لإجراء هذه المناقشات وإقامة علاقات متكافئة أمرًا ضروريًا لدفع أجندة التوطين نحو الأمام

الجلسة 2: جلسة حوارية عن التوطين في تركيا

ونظمت اليوم ندوة منقاشة عن وضع التوطين في تركيا، والتي ضمت أعضاء من مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) ، وجمعية التضامن مع اللاجئين الأفغان، وجمعية القلم الأزرق (Mavi kalem)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. تم مشاركة النقاط الهامة التالية خلال هذه الجلسة:

- تم التعهد أولاً بالالتزامات المتعلقة بالتوطين المحلي والشمولية في قطاع التنمية ومع إعلان باريس في عام 2005 وبرنامج خطة عمل (AAA) . وقد ذكرت في هذه الوثائق الشراكات الفعالة والشاملة، والمساءلة المتبادلة، وقيادة الوكالات المحلية، وتنسيق سياسات التنمية على المستوى المحلي والمسؤولية المشتركة.
- من منظور المنظمات التي يقودها اللاجئين:
  - هناك مجموعة متنوعة من الأسباب لعدم وصول التمويل إلى الجهات الفاعلة على المستوى المحلي. كمنظمة يقودها اللاجئون بدأت العمل في عام 2009، استغرق الأمر 10 سنوات للحصول على التمويل. يبدو أن هناك نقصاً في الثقة من جانب الممولين للمنظمات المحلية / الوطنية (للاجئين) ، والذي بلغ علاقات تعاقد سرية فيما بينهم. الشفافية في التمويل أمر مهم للغاية.
  - تظهر الأبحاث الحديثة أن المنظمات الوطنية/ منظمات اللاجئين قادرة على الحصول على نسبة صغيرة جداً من التمويل المقدم. ومعظم هذا التمويل له شروط؛ على الرغم من تغطية بعض المصاريف المكتبية وأجور موظفي المشروع، إلا أن بعض المنظمات المحلية / الوطنية تُترك تدفع تكاليف أساسية أخرى مثل الإيجار والمرافق بطرقها الخاصة.
  - هناك حاجة للتمييز بين قدرات المنظمات ومواردها؛ وبناء علاقة قائمة على الثقة بين المنظمات المحلية والجهات الممولة؛ والقضاء على التمييز؛ واستهداف المجتمع بأسره دون خلق هرمية بين اللاجئين.
- من منظور المنظمة الوطنية:
  - يلبي عمل المنظمات المحلية / الوطنية الحد الأدنى من المعايير ليس بسبب متطلبات الممولين ولكن بسبب الخبرة المكتسبة أثناء العمل

مع الأشخاص المتضررين.

- من المهم الاعتراف بالتنوع بين منظمات المجتمع المدني (CSOs) ومجالات الاهتمام المختلفة في عملها ودعمها – فإنها بحاجة إلى الدعم، مع مراعاة تميزها.
- على الجهات الفاعلة المحلية والدولية إنشاء لغة مشتركة، وتطوير مفاهيم مشتركة، والاستثمار أكثر في فهم بعضها البعض.
- ومن الضروري مناقشة طرق مبتكرة للتمويل، وما يجب فعله لتوفير التمويل الذي يضمن الاستمرارية.

- من وجهة نظر الممولين:
  - هناك حاجة لمد الجسور بين العمل الإنساني والتنموي في تركيا.
  - المعوقات الملحوظة من منظور الجهات الممولة والآراء حول أسباب عدم تقدم التوطين هو أن تمويل الداعمين يأتي من دافعي الضرائب في البلدان الداعمة. وأشير إلى أن هذا الواقع يجعل من الصعب دفع الأموال للمنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات الصغيرة ذات القدرات الأقل ليس من حيث التنفيذ والوصول إلى المجتمع، ولكن بسبب مواردها المتوفرة، حيث يجب أن يكون لدى الممولين التزام تام وأنظمة تخص كيفية تقديم الأموال.
  - هناك توتر في العلاقات بين الفاعلين في الميدان وحتى على مستوى القيادة. مع المنظمات المحلية، يمكننا العمل على إقناع الجهات الفاعلة على مستوى المقر الرئيسي الذين غالبًا ما يتخذون القرارات المتعلقة بالتمويل.

- من منظور إحدى وكالات الأمم المتحدة:
  - ولا يوجد اتفاق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية بشأن المعايير الدنيا، والتمويل على المدى الطويل مثل الآليات الشاملة، والشراكات، والاستثمار المتعدد السنوات، وما إلى ذلك.
  - ومن الأساليب الجيدة الآلية الشاملة التي دعمت المنظمات المحلية من خلال تمويل وإنشاء منصة للنظراء والتوجيه بالتعاون مع (STL). وينبغي مشاركة هذه الأنواع من الأساليب الجيدة على نطاق واسع.
  - وتشمل المعوقات التي تحول دون ترتيب الاحتياجات حسب الأولوية، وتعبئة الأرصدة، وزيادة فعالية المساعدات الإنسانية، الإجراءات وعمليات تقديم الطلبات المعقدة للتمويل.

وبعد المداخلات التي أدلى بها كل عضو من المحاضرين، جرت المناقشة التالية فيما بين المحاضرين والمشاركين:

- بناءً على الدراسات التي تمت في تركيا والتي تضمنت المشاورة مع جميع الجهات المعنية، فإن التمويل المباشر للمؤسسات المحلية – بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية والتي يقودها اللاجئون – منخفض جدًا (بنسبة 14٪). يدخل هذا التمويل في الغالب للمؤسسات الحكومية. 0.54٪ فقط يدخل لحساب المنظمات التي يديرها اللاجئون، و 1٪ للمنظمات الوطنية، و 0.12٪ للمنظمات النسائية. بالقياس إلى الالتزام بالتمويل المباشر بنسبة 25 ٪ الذي قطعه الموقعون في الصفقة الكبرى، فإن هذا يدل على أنه لا يزال هناك طريق طويل لإقامة شراكات متكافئة وثقة وما إلى ذلك. ستوجه الاستنتاجات التي توصلوا إليها في البحث الأخير ضمن عمل المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)، والطريقة التي ستضع بها استراتيجية لأجندة التوطين في تركيا.
- يجب تعزيز الصفقة الكبرى، فالمشاركون في هذا الاجتماع يعرفون تماماً التحديات والفرص والأساليب الجيدة والدعوة القائمة على الأدلة اللازمة لتقديم الأموال والحلول بكفاءة أكثر.
- ويعد التعلم من الأقران ومشاركة البيانات والمعلومات من الأمور المهمة لتعزيز توطين المساعدات وترسيخ الثقة والشراكات. وكما يبدو أن سياسات مشاركة البيانات في تركيا تشكل عائقا أمام ذلك.
- وقد طُرح أن التمويل في تركيا يجب ألا يتحول بالكامل لمشروع التنمية، حيث لا تزال هناك احتياجات إنسانية مستمرة في تركيا.
- يعد التمويل طويل الأمد أمراً بالغ الأهمية لديمومة المنظمات التي يديرها اللاجئون والمنظمات الصغيرة الأخرى التي تحتاج إلى الدعم في الحصول على الأموال.

- وهناك حاجة إلى إجراء مناقشة مشتركة والاتفاق على سبل التغلب على المعوقات القائمة التي تحول دون الحصول على التمويل، بما في ذلك مراجعة السياسات والإجراءات القائمة لتوزيع الأموال. ومن الضروري تشجيع الحوار المستمر بين الممولين والمنظمات المحلية.

- ويلزم تمثيل اللاجئين في منظمة يديرها اللاجئون (RLO) /المجموعة الوطنية المرجعية (NRG) . واقترح أيضا إدراج المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية، وخاصة البلديات، في المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) .

الجلسة 3: إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية

تم تقديم الاختصاصات التي تم تطويرها للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) ، والتي تحتوي على معلومات عن الغرض منها وبنيتها وأعضائها. كما تم تقاسم العمل حتى الآن. أُتيح للمشاركين فرصة طرح أسئلة عن الاختصاصات التي ستسهم في إثراءها. (انظر الملحق 2 للاطلاع على الاختصاصات النهائية) .

الجلسة 4: تخطيط العمل للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) (التنسيق والشراكات والتمويل والكفاءات)

قُسم المشاركين إلى مجموعات بناءً على المجالات ذات الأولوية لتوطين المساعدات على النحو المحدد خلال الاجتماع التشاوري في مايو 2022 بين الجهات المعنية. تم تحديد المجالات الهامة على أنها التمويل والشراكات والتنسيق والكفاءات. كل مجموعة ناقشت الصعوبات الحالية التي تواجه توطين المساعدات في هذه المجالات ذات الصلة والحلول الممكنة للإبلاغ عن تطوير خطة عمل المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) .

تضمنت كل مجموعة تمثيلاً متكافئاً للمنظمات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والممولين. كما تم تشجيع جميع المشاركين على الحضور والمساهمة في أكثر من مجموعة واحدة.

فاعلية آليات التنسيق في نظام المساعدات الإنسانية

سؤال للمجموعة: ما الذي يمكن عمله لضمان أن آليات تنسيق نظام المساعدات الإنسانية تعترف بالآليات القائمة على المستوى المحلي, وأن نعمل معهم بانسجام وبطريقة متكاملة بحيث يزيد من فعالية الآليات المحلية؟

ماذا يعني التنسيق بالنسبة لنا؟
ونوقشت مفاهيم مختلفة من أجل التنسيق بين المشاركين، بما في ذلك القضايا التالية:

- المستوى المحلي / الوطني / الدولي
- طرق تعريف التنسيق:
    - على أساس المنطقة
    - بناء على الأهداف المشتركة / الموضوعية
- التنسيق الداخلي (أفقي) ومع بعضها البعض (عمودي)

ما أهمية التنسيق؟ (في الوقت نفسه هذه هي الجوانب الرئيسية للمشكلة)

تم الاتفاق على أن التنسيق مهم للأسباب التالية:

- استيعاب/ تقييم احتياجات الأشخاص الأكثر تأثيراً
- تعزيز تأثير المساعدات والأنشطة المتاحة / الوصول إلى أكبر عدد من الناس
- منع ازدواجية العمل الذي تقوم به مختلف الجهات

- فعالية / كفاءة استخدام الموارد

تلت ذلك المناقشة التالية فيما يتعلق بالتحديات القائمة أمام تعزيز التنسيق :

- ولوحظ أن هناك تحدياً عاماً في ضمان استدامة وفعالية آليات التنسيق .
- ولوحظ أنه لكي يتم التنسيق المجدي، من الضروري الاعتراف بأن المشاركة في آليات التنسيق هي التزام من حيث الوقت والموارد، وكلاهما غير متاح للعديد من الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية بسبب هيكل النظام الإنساني الدولي بالطرق التي قد تكون متاحة للمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) أو وكالات الأمم المتحدة . وبناء على ذلك، اقترحت المنظمات المحلية ما يلي لضمان المشاركة الفعالة للفاعلين المحليين والوطنيين في آليات التنسيق :
  - توفير التمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية بطريقة تضمن قدرتها على المشاركة بشكل هادف في هيكلية التنسيق . قد يشمل ذلك :
    - توظيف شخص يعمل خصيصا لهذا الغرض
    - إمكانية وجود مدراء للبرامج / مدراء للمشاريع، حيث يمكنهم اتخاذ القرارات نيابة عن المنظمة في آليات التنسيق
    - إتاحة وجود عضو من فريق البرامج، حيث قد لا يعرف الشخص الخارجي العمل الكامل للمنظمة، وبالتالي قد لا تكون مشاركته ذات مغزى أو فعالة
    - دعم المتطوعين للمشاركة بالنيابة عن المجتمع المدني المحلي والوطني، مع الاعتراف بأن مشاركتهم قد تتطلب مزيدا من الدراسة حول التوظيف القانوني للمتطوعين، وتعويضهم النقدي/ غير النقدي، واستدامة التنسيق، وما إلى ذلك .
    - قبول المقترحات المقدمة للمشاريع التي تتضمن وجود عضو من المشروع /الفريق يمكنه تخصيص 20٪ من وقته للمشاركة في هياكل التنسيق
  - تعزيز تقاسم القدرات بين المنظمات المحلية الأكبر والأصغر من خلال الإشراف، وشبكات دعم الأقران، وما إلى ذلك .
  - الدعوة إلى مشاركة المنظمات المحلية والوطنية في قيادة مجموعات العمل التابعة لهياكل التنسيق .
  - الدعوة إلى أفضل الأساليب وتوثيقها لتشجيع المشاركة الهادفة للمنظمات المحلية والوطنية في هياكل التنسيق
  - التخطيط والدعم الآليات المحلية القائمة من خلال تفعيلها، وربطها بهياكل التنسيق الوطنية/الدولية، واستكشاف كيفية عمل هذه الآليات بكفاءة . قد يتضمن ذلك آليات المشاركة المجتمعية والتنسيق مع الجهات الفاعلة المجتمعية والهيئات الحكومية المحلية مثل المخاتير، ومجالس المدن، واجتماعات الأحياء، وتجمعات الشباب والأطفال، ومجالس الهجرة في المقاطعات، واجتماعات شبكات المنظمات غير الحكومية .
  - الاعتراف بوجود آليات وهياكل تنسيق غير رسمية وتقييمها في دعم التنسيق، وخاصة على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات . وشجع أيضا، حيثما لزم، على إمكانية إضفاء الطابع الرسمي على هذه الآليات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها مع مرور الوقت لزيادة فعاليتها .
- علاوة على ذلك، ناقشت المنظمات المحلية في المجموعة أن آليات التنسيق الحالية للنظام الإنساني كانت غير فعالة نتيجة لـ
  - عدم وجود جدول أعمال محدد، يرقى إلى أن تصبح هذه الاجتماعات عبارة عن تصريحات بدلاً من مكاناً يتم فيها تبادل المعلومات الهادف .
  - حاجز اللغة، حيث أن الترجمة الشفوية غالبا ما تكون غير موجودة، وهو أمر حاسم لمشاركة المنظمات التي يقودها اللاجئون .
  - عدد المنظمات الذي تجاوز المستوى الذي يمكن التحكم به والذي يمنع المشاركين الجدد . اقترحت المنظمات المحلية الاستثمار في الخدمات الرقمية والاستفادة على نحو أفضل للإجراءات الرقمية كحلول .
  - انخفاض مستوى التفاعل الفردي بين مختلف الجهات الفاعلة خلال الاجتماعات عبر الإنترنت، مما يسمح في بعض الأحيان بمشاركة أوسع للمجتمع المدني في جميع أنحاء تركيا .
  - اختلال توازن القوى القائم بين المنظمات المحلية/الوطنية والدولية، مما يؤدي إلى عدم شعور المنظمات المحلية بأنها متساوية . وتمت الإشارة إلى أن مجرد إشراك المنظمات المحلية في عملية التنسيق لا يكفي، وأن الآلية ينبغي أن تكون مشتركة التصميم وأن تنشأ معاً .
  - تباين أولويات الجهات الفاعلة الدولية عن الجهات الفاعلة المحلية عند إنشاء آلية التنسيق، مما يؤدي إلى عدم تطابق وعدم وجود اتفاق مشترك بشأن الأولويات . وقُدم اقتراح أن تنعكس أولويات المنظمات المحلية، على سبيل المثال، من خلال التنسيق على المستوى

المحلي.

- الحاجة القائمة لإنشاء آليات المساءلة/آليات التقييم لتصميم وتطوير هياكل التنسيق.

اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة:

واستنادا إلى المناقشة الواردة أعلاه، قُدمت الاقتراحات التالية بشأن محاور المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) وعلاقتها بتعزيز التنسيق:

على المدى القصير:

- التخطيط لآليات التنسيق القائمة وجمع الأمثلة وإجراء التحليل لفهم ما هو جيد والمجالات التي يمكن تحسينها. وأتفق على ضرورة إدراج آليات تنسيق غير رسمية معظمها موجودة على الصعيد المحلي. قد يقود مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) ومجموعة مناصرة التوطين (LAG) عملية التخطيط.
- إشراك المتطوعين بالتنسيق. للبحث في هذا، سيكون من المهم فهم الممارسات الدولية الحالية وكيفية تأقلمها مع الوضع في تركيا. قد تجمع جمعية مركز تنمية المجتمع المدني (STGM) معلومات عن الأعمال الحالية

على المدى البعيد:

- تشكيل شبكة دعم الأقران بين المنظمات الصغيرة والكبيرة حتى تتمكن الأخيرة من دعم الأولى، كموجهين. يمكن للداعمين تمويل هذه الشبكة (على سبيل المثال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والأمم المتحدة)، في حين يمكن لمجلس اللاجئين في تركيا (TMK) تنفيذ الدعوة.
- الدعوة لإشراك منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمؤسسات المحلية كرؤساء مشاركين لآليات التنسيق – مثل نظام مجموعات الأمم المتحدة (UN) (على سبيل المثال المساعدات النقدية وما إلى ذلك).
- دعم المشاركة الفعالة للمنظمات المحلية/الوطنية في هياكل التنسيق من خلال تسهيل التمويل للموظفين للمشاركة في هذه الهياكل. وينبغي أن يكون التنسيق المشترك بين الوكالات والممولين مسؤولين عن ذلك.
- وضع استراتيجية اتصال لتشجيع المشاركة في هياكل التنسيق (قد يكون للمبادرات والمنظمات المحلية الجديدة أو الصغيرة تحفظات على المشاركة في عملية التنسيق و/ أو قد لا تشارك بسبب عدم كفاية الموارد المادية والمالية/عقبة اللغة، وفرص التفاعل المحدودة، وما إلى ذلك.). يمكن للممولين ووكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية (خاصة البلديات) المباشرة في ذلك.

فاعلية آليات الشراكة لنظام المساعدات الإنسانية

سؤال للمجموعة:

- ما الذي يمكن عمله لضمان شراكات متعددة السنوات, متوقعة, متساوية, وعادلة بين المنظمات الدولية, الجهات الداعمة والمنظمات المحلية؟
- ما هي الفرص والمعوقات؟
- ما القضايا التي يجب على المجموعة المرجعية الوطنية أن تعطيها الأولوية لأول 6 أشهر من حيث الشراكات؟
- ما الحلول الممكنة للمشاكل الهامة؟
- أي الجهات المعنية يجب أن يكونوا مسؤولين عن تحقيق هذه الأهداف؟

وأعقب ذلك المناقشة التالية بشأن التحديات الراهنة في إقامة شراكات هادفة ومنصفة:

- وأشير إلى أن الجهات الفاعلة المحلية هيلا تعامل كشركاء متساوين، بل كمتعاقدين فرعيين وأن هناك تحديات في ضمان مشاركتهم المجدية بسبب:
  - افتقار للثقة المتبادلة والتفاهم والحوار: الحاجة إلى أن يجلس الممولون والمنظمات غير الحكومية على طاولة واحدة باستمرار وانتظام كشركاء متساوين، بغض النظر عن القوة الهرمية.
  - النهج الفوقي: المنظمات غير الحكومية المحلية ليست مدعوة للمشاركة في عمليات التخطيط للعمل مع الممولين، وبالتالي فإن البرامج

ليست مصممة بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للاجئين، حيث أن الممولين ليسوا على دراية بالاحتياجات المتغيرة للمجموعات المستهدفة مثل المنظمات المحلية في الميدان.

- عدم **مرونة** البرامج للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة. من وجهة نظر الممولين؛ لوحظت زيادة واعدة في المرونة في السنوات الأخيرة من حيث مدة التمويل، والتي كانت في السابق 12شهراً على الأكثر وزادت الآن إلى عامين.
- حقيقة أن الجهات الداعمة **تبحث عن منظمات شريكة وسيطة** و هذا يعني أنهم لا يجرون حواراً مباشراً مع المنظمات غير الحكومية المحلية. رغم ذلك، فقد ذكر أحد ممثلي الجهات الداعمة أن هذا يعتمد كلياً على القواعد العامة الملزمة (مثل قواعد الاتحاد الأوروبي) وأنه لا يوجد ما يمكن القيام به حتى مع أقوى تأييد.
- لدى الداعمون صعوبة في التواصل والعمل مع المنظمات الصغيرة الغير حكومية (NGOs) التي ليس لديها **بنية محصنة** وسياسات عامة مشتركة.
- الخبرة المحدودة للمنظمات الوطنية والدولية للجهات الفاعلة المحلية: ذكر أن النظام الحالي له بنية تحول دون تطوير المنظمات الصغيرة الغير حكومية (NGOs) . عملهم **ليست ظاهرة** بما فيه الكفاية. لا تعرف المنظمات الوطنية والدولية الجهات الفاعلة المحلية ولا تعترف بها. وأُضيف أيضا أنه في حالة عدم وجود معارف، لا يمكن إقامة شراكات جديدة وتندر فرص بناء شراكات جديدة.

- ولوحظ كذلك أن هناك نقصاً في الاتصال والتنسيق بين المنظمات المحلية.
- تعني طرائق الدعم الحالية والإجراءات المعقدة والصعبة للداعمين والمنظمات الوسيطة أن هناك تحديا في إقامة شراكات دائمة مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية (NGOs) ، حيث يوجد تركيز غير متناسب على كمية الأموال أكثر من الجودة ؛ تقوم فيها العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بأكبر قدر من الإمكانات في إدارة المشاريع باحتكار الأموال لاستبعاد المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات المعرفة والخبرة؛ كما يتم استبعاد المنظمات المحلية التي لا تتقن اللغة الإنجليزية من الحصول على التمويل.
- ولوحظ أيضا أن هناك نقصاً في بناء الإمكانات/تقاسم الإمكانات المتبادلة أن هناك ضرورة لإعادة تحديد معايير "القدرة" بفهم أوسع، لا يقتصر على القدرة المالية فحسب، بل يقدر أيضا الخبرة الميدانية.
- أثير أيضًا الإطار العام الذي نعمل فيه، بما في ذلك التحركات السياسية والاقتصادية في تركيا والسياسات الحكومية والقيود القانونية الأخرى، باعتبارها حواجز محتملة أمام تطوير شراكات ذات مغزى بين الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية والدولية.

اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة:

على المدى القصير:

- الموافقة على المبادئ الأساسية، وإعداد الإجراءات التشغيلية الموحدة والميزانية وخطة العمل للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) لأول 6 أشهر.
- إنشاء شبكة دعم الأقران في المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) مع منظمات صغيرة وكبيرة، وبدء آلية إرشادية بين المنظمات، ورسم الخطط للمنظمات داخل هذه الشبكة وفقا لقدرتها ودوافعها للمساهمة.
- بدء دراسة بحثية شاملة لتوضيح ما يفهمه كل فاعل من الشراكة والمساواة والتضامن كجهات فاعلة مختلفة في هذا المجال.
- إدراج المنظمات الغير حكومية (NGOs) غير التقليدية ضمن المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) توجد مجتمعات ومنظمات لم يعرف عنها إلا القليل أو لم يسمع بها على الإطلاق، وهي غير ممثلة. تحتاج هذه المنظمات إلى شكل من أشكال التمثيل داخل المجموعة الوطنية. يمكن للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) إنشاء برنامج حوار بهويتها المتعددة الجوانب والمدنية.
- استخدام قدرات المنظمات المحلية كمرجع.
- تشكيل مجموعات عمل فرعية تحت 4 جوانب رئيسية (الشراكات، التنسيق، الإمكانيات والتمويل) في الأشهر الستة الأولى.

على المدى البعيد:

- العمل على الجودة والاستمرارية في المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) .
- دعم نماذج الشراكة الجيدة وجعلها أكثر وضوحا.
- التخلي عن الشراكات الغير فعالة. لكي تقوم مجموعة مستقلة مثل المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) بتقييم/ تحليل الشراكات بطريقة منهجية، بما في ذلك تأثيرات أنماط الشراكة على أداء المنظمات؛ والسعي باستمرار لتحسين مستوى الشراكة.

- الغاية الأساسية من المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) هو المشاركة والتوطين، وبالتالي يجب ألا تكون المشاركة الهادفة رمزية أبدا، ويجب أن تبذل جهدها من أجل المساهمة في تطوير مشاركة هادفة وفعالة في قطاع المساعدات.
- إجراء تحليل واضح للأثر والكفاءة قائم على البيانات (على سبيل المثال إلى أي مدى يتم تمكين المنظمات المحلية سياسيا في استخدامها للتمويل، ومدى تجهيزها من حيث التنمية، وما إذا كان بإمكانها الاستمرار في العمل عند انتهاء الدعم).
- تعزيز الشراكات العادلة والمنصفة. وفي هذا السياق، ينبغي إعداد خطة منظمة للدعوة.
- تطوير نماذج تمويل بديلة بطريقة تشاركية وذلك عن طريق التمويل المباشر للمنظمات المحلية والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمؤسسات العامة وحتى المبادرات.
- إنشاء قواعد بيانات حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية (NGOs) أن تقديم نفسها، أو تزيد من ظهورها، أو تروج للمنصات الشريكة الحالية للجهات الفاعلة المحلية من أجل التسجيل (مثل بوابة شركاء الأمم المتحدة).
- فيما يتعلق بحاجز اللغة؛
    - الدعوة إلى جعل اتفاقيات الداعمين الحالية ثنائية اللغة.
    - تقاسم المسؤولية، وتشجيع الداعمين على تحمل المزيد من المسؤولية للتغلب على حاجز اللغة حتى يصبحوا أكثر شمولا.
    - يمكن للمنظمات الأكثر خبرةً وتجهيزاً من حيث اللغة أن تدعم المنظمات المحتاجة في هذا الخصوص، والشيء المهم هو إنشاء اتصال بين هذه المنظمات وإعداد النظام. (آلية دعم الأقران)
- تشجيع الممولين على إقامة علاقات مباشرة مع المنظمات المحلية دون وسطاء، والتخطيط لأنشطة فعالة تكسب التأييد ومناصرتها.
- تركيا دولة ذات مخاطر سياسية واقتصادية. ويجب أن يتقاسم الممولون المسؤولية عن آثار هذه المخاطر. على سبيل المثال، قد ينخفض سعر الصرف مع التضخم، ماذا سيحدث لو حصل ذلك، هذه المسؤولية تقع فقط على عاتق المؤسسة الشريكة. تضييق الدولة على المنظمات غير الحكومية عالي جداً. الشراكة العادلة تعني تقاسم المخاطر والمسؤوليات. يجب إضافة البنود التي من شأنها حماية المنظمات المستفيدة إلى العقود.
- الدعوة بحزم إلى الالتزام بتحويل 25٪ من الأموال إلى المنظمات المحلية.
- ولكي تكون العلاقة بين الممولين والمنظمات غير الحكومية متوازنة، ينبغي تقاسم التوقعات المنتظرة بكل أمانة، وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الجلوس على طاولة واحدة والتحدث بصورة دورية. يصبح من الواضح أن المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) الجديدة لها دور منظم للاجتماعات من خلال هذا الاجتماع. وكذلك، تحاول الأمم المتحدة والجهات الداعمة والمنظمات غير الحكومية أن تفهم بعضها البعض بشكل أفضل.
- إنشاء آلية تشاور بين المنظمات غير الحكومية والجهات الداعمة.
    - أن تكون مسؤولاً أمام كل من الجهات الداعمة والمجتمعات المتضررة.

فعالية الهيكل التمويلي لنظام المساعدات الإنسانية وحصول الجهات الفاعلة المحلية على التمويل

أسئلة للمجموعة: كيف يمكن الوصول المباشر إلى أموال المنظمات المحلية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والتنموية في تركيا وبالتالي زيادة مبلغ الأموال التي تحت تصرفهم؟ من الذي ينبغي أن يقوم بفعل ما يزيد تنوع الأموال بحيث يمكن للمنظمات المحلية أن تستفيد من هذه الميزانيات بشكل مباشر؟

المناقشة التالية تتعلق بالتحديات في بيئة التمويل:

- وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية أدت دوراً هاماً في الاستجابة الإنسانية والإنمائية في تركية لعقود من الزمن باعتبارها أكثر الجهات الفاعلة نشاطاً في الميدان بفضل اتصالها المباشر بالأشخاص المحتاجين، فإن الموارد التي تستطيع الحصول عليها كانت دائماً غير كافية. بغض النظر عن مدى خبرتها أو المعرفة الميدانية المتخصصة لديها، لا تزال المنظمات المحلية تواجه صعوبات أكبر في الحصول على الأموال مقارنة بالمنظمات الدولية، على الرغم من جميع جهود التوطين التي بذلت خلال السنوات الأخيرة.
- ومع ذلك لا تزال الأموال تتوجه أغلب الأحيان إلى المنظمات الدولية والمؤسسات العامة على الصعيد الوطني في تركيا. وفي هذا الإطار، ركزت مناقشات المجموعات المحددة على المسارات الممكنة لتحويل هياكل التمويل وجعلها أكثر مساواة. يوجد مجموعة واسعة من العقبات التي تحول دون وصول المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية مباشرة إلى الدعم المالي، وأهمها المتطلبات الإدارية والبيروقراطية، مما يلزمها عملياً بالشراكة مع المنظمات الوسيطة (الأمم المتحدة (UN) و/ أو المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs)) للوصول بشكل

غير مباشر إلى الأموال بسبب الإجراءات المعقدة. على سبيل المثال:

- تواجه المنظمات المحلية / الوطنية صعوبات أكبر في التعامل مع هذه الإجراءات بسبب التمويل المحدود والقصير الأمد الذي تتلقاه مما يؤدي إلى نقص و/ أو ارتفاع في معدل إيرادات الموارد البشرية. علاوة على ذلك، هناك ضعف في آلية تعويض النقص في الموارد البشرية من خلال طاقات مشتركة يمكن الاستفادة منها من قبل العديد من المنظمات لدعمها في اجتياز الإجراءات. مما يؤدي إلى استبعادهم العملي من معظم هذه العمليات، مما يحد من إمكانية نموهم وتخصصهم بشكل أكبر.
- بالإضافة إلى ذلك، وفقا للمشاركين الممولين، قد تكون المنظمات الداعمة التي ليس لديها خبرة ميدانية كبيرة منحازة فيما يتعلق باقتراحات الجهات الفاعلة المحلية، مع التركيز غالباً على الجوانب البيروقراطية (مثل المصطلحات المحددة المستخدمة في ملاحظات مفهوم المشروع وما إلى ذلك.) بدلا من المحتوى الفعلي وخطط الاستجابة.
- وبشكل عام، فإن المنظمات الوسيطة التي قد لا يكون لها وجود حتى في تركيا تتلقى مبالغ كبيرة من الموارد المالية لمجرد دورها الرقابي.
- تنظر المنظمات المحلية/الوطنية إلى موقعها في هذا النظام على أنه أشبه بالمتعاقدين الفرعيين. وهم يتحملون الجزء الأكبر من العمل الميداني ولكنهم لا يتلقون مبالغ متناسبة من الموارد المالية.
- تلاحظ المنظمات المحلية / الوطنية أن الممولين عموماً لا يبحثون عن شركاء محليين جدد في الميدان للعمل معهم، بل يختارون مواصلة علاقاتهم القائمة مع المنظمات غير الحكومية الكبيرة، والحفاظ على نفس علاقات التعاقد الفرعية وتطويرها.

- يمكن أن تؤدي عمليات التدقيق التي تجريها المنظمات الدولية بخصوص استخدام الأموال غير المباشرة إلى تقييد عمل المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية حيث يقوم المدققون الدوليون عموماً بإجراء تقييماتهم وفقا لمعاييرهم الخاصة وبغض النظر عن القواعد واللوائح القانونية في تركيا. وتتعرض هذه العمليات لخطر التمويل المحدود الذي تلقته الجهات الفاعلة المحلية في تركيا، لأنها تؤدي في بعض الأحيان إلى ضرورة إعادة الأموال.
- وفي هذا الصدد، تواجه المنظمات المحلية/ الوطنية بعض التحديات المشتركة مثل نقص الخبرة في إدارة المشاريع، وحاجز اللغة، وما إلى ذلك. ومما يزيد من تفاقمها هو عدم كفاية الدعم المقدم من خلال المشاركة الفعالة للإمكانيات. بالإضافة إلى هذه المشاكل العامة، قد تواجه مختلف الجهات الفاعلة المحلية صعوبات متعددة ناتجة عن نقاط ضعفها واحتياجاتها الخاصة أيضا، مما يزيد من إعاقة قدرتها على تلقي الأموال. على سبيل المثال، بالنسبة للمنظمات التي يديرها اللاجئون، يمثل الضعف باللغة التركية تحدياً بالإضافة إلى أن معظم المستندات والإرشادات المتعلقة بالتمويل باللغة الإنجليزية.
- المنظمات المحلية / الوطنية هي الجهات الفاعلة التي لديها القدرة على الاستجابة بأسرع ما يمكن للاحتياجات في الميدان بسبب قربها من السكان المتضررين مما يساهم في قدرتها على تقييم احتياجاتهم بشكل فعال ونشر الموارد وفقا لذلك بأكثر الطرق فعالية. وإذا لم تعالج تحديات التمويل هذه، فلن تتحقق الفوائد التي يمكن أن تنجم عن هذه الإمكانات. وللتغلب على هذه العقبات، فإن البحث عن حلول بطريقة تعاونية من خلال تبني نهج المجتمع بالكامل مع جميع أصحاب الجهات المعنية له أهمية فائقة لمساعي التوطين في البلاد.

اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة:

ولمواجهة هذه التحديات، اقترحت عدة حلول ومسارات ممكنة خلال المناقشات. وأوصى المشاركون بأن الحلول المختارة ينبغي أن تقودها المنظمات المحلية/الوطنية، بما في ذلك المنظمات التي يديرها اللاجئون، وينبغي تزويدهم بالدعم المناسب ليكونوا قادرين على المشاركة بشكل فعال في كل العمليات. كما تم تسليط الضوء على أن مشاركة المؤسسات العامة والجهات الداعمة ستكون مفيدة للغاية لنجاح جهود التوطين في تركيا.

على المدى القصير:

- أولاً، يجب التأكيد بشدة على الالتزام بتحويل 25٪ من الأموال لاحتياجات الجهات الفاعلة المحلية بشكل فوري من خلال المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)

- وبما أن تنوع مصادر التمويل الممكنة يتناقص، فمن المتوقع أن تصبح أدوات ومصادر التمويل البديلة مثل أدوات ومصادر الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أكثر بروزاً في المستقبل القريب.

- ووفقا لذلك، يمكن أن يزداد الاهتمام بكيفية مساهمة الجهات الفاعلة المحلية في حلول التمويل الحديثة والاستفادة منها في مساعي التوطين في تركيا.
  - قد تقوم المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) بمراجعة وتقييم إمكانية وصول المنظمات المحلية لمصادر التمويل وأدواته الحالية. ويمكن تجميع نتائج هذه العملية في وثيقة توجيهية يتم تبادلها مع المنظمات غير الحكومية في البلد.

- قد تساعد المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) ، وبشكل خاص شبكات المنظمات غير الحكومية مثل مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) ومجموعة مناصرة التوطين (LAG) ، وهما من الأعضاء المؤسسين لمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) ، المنظمات المحلية/الوطنية من خلال مشاركة الامكانيات في قضايا التمويل ويمكنهم أيضا الدفاع عنها .

- كحل مبدئي، يجب أن يكون الوسطاء مثل المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) ووكالات الأمم المتحدة أكثر استعداد لتقاسم نسب كبيرة من الأموال مع شركائهم في المنظمات المحلية/الوطنية في فترة الانتقال إلى تمويل أكثر مساواةً ووضوحاً للجهات الفاعلة المحلية .
  - والأهم من ذلك، يجب على الوسطاء تقاسم الرسوم العامة بطريقة أكثر إنصافاً .
- لتكون عمليات طلب التمويل أكثر وضوح وأكثر سهولةً بالنسبة للمنظمات المحلية/الوطنية، يمكن للداعمين إعداد الوثائق الإرشادية المتعلقة بمعاييرها وإجراءاتها باللغتين التركية والعربية على سبيل المثال، لتتمكن المنظمات المحلية والمنظمات التي يديرها اللاجئون من الحصول على دعم مالي بشكل أفضل .

  - ومن المتوقع أيضًا أن تكون المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) منبرًا مناسباً للمنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً التي تتمتع بقدر أكبر من فرص الحصول على التمويل لتبادل الأعمال الخيرة مع المنظمات غير الحكومية الأصغر منها وتوجيهها .
- يمكن أن تشارك المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) أيضًا في أحداث ومنصات بروكسل السابعة من أجل الدعوة لزيادة وصول الجهات الفاعلة المحلية إلى التمويل الدولي، خاصةً فيما يتعلق بتمويل التنمية الذي كان مجالاً تكون فيه المؤسسات العامة في المقدمة والمجتمع المدني ليس مشمولاً . أيضا، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية المحلية لا تشارك حاليا في المناقشات الثالثة ملحق الاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين في تركيا، يمكن توجيه جهود الدعوة اللازمة حتى تتمكن من المشاركة بشكل فعال وتقدم احتياجاتها . وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات إعداد خطة التنمية الوطنية الثانية عشرة، وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى بذل جهود في مجال الدعوة لهذا الغرض .

على المدى البعيد:

- من حيث العلاقات بين الجهات الداعمة والمنظمات المحلية/الوطنية،

  - كما اقترح أحد المشاركين الداعمين، أنه يجب على المنظمات الداعمة أن تعمل بشكل أكبر في هذا المجال لفهم القدرات ومجالات النشاط الحالية للجهات الفاعلة المحلية بشكل أفضل، مما سيساعدها على التركيز على الخلفية والمحتوى الأوسع للمقترحات بدلا من الدلالات .

  - وفي المقابل، من المهم للجهات الفاعلة المحلية أن تشرح بشكل أكثر شمولا المشاكل التي تواجهها في الميدان عند الاتصال بالداعمين .

- ويمكن تحسين وصول الجهات الفاعلة المحلية إلى الدعم المالي من خلال زيادة التعاون مع المؤسسات العامة .

- يجب تقييم الاحتياجات في هذا المجال بشكل واضح، لا سيما احتياجات المنظمات المحلية/الصغيرة بحيث يمكن تقديم دعم أكثر ملاءمة بدلا من دعم المنظمات غير الحكومية المعروفة والكبيرة دائماً .

  - يجب إشراك المنظمات المحلية في جميع مراحل تقييم الاحتياجات حيث لديها فهماً أكثر تعمقا للاحتياجات الميدانية ويمكنها الاستفادة من خلال اكتساب الخبرة التي من شأنها تحسين اعتمادها على الذات في المستقبل .
- المشاركة في الإمكانيات يجب ألا تستهدف المنظمات غير الحكومية المعروفة التي يمكنها تلقي الأموال فحسب، بل يجب أن تشمل المنظمات المحلية/الوطنية بشكل خاص كما ينبغي دعم قدراتها من خلال التبادل المستمر للخبرات المتخصصة والفعاليات الجيدة والدروس المفيدة في مجال إجراء تقييم الاحتياجات والاستفادة منها في إعداد مقترحات مشاريع أكثر قوة وشمولية .
- يجب جعل عمليات التدقيق أكثر توافقاً مع القوانين المحلية الوطنية وشروطها .
- تماشيًا مع اقتراح معرفة المزيد عن أدوات التمويل البديلة وحقيقة أن التوطين يتطلب نهجًا مجتمعيًا متكاملاً، يجب مشاركة القطاع الخاص بالتحديد مع مراعاة الحاجة إلى تنويع وسائل التمويل .
- كما يمكن النظر في إمكانية إنشاء صندوق مشترك كما في لبنان لتمكين المنظمات المحلية الصغيرة من الوصول لأكبر مبلغ من الأموال بشكل مباشر دون المرور عبر وسطاء . يجب أن تكون المنظمات المحلية/الوطنية جزءا من عمليات التنسيق المتعلقة بهذا الصندوق المشترك من أجل الشمولية والمساءلة . كذلك، يمكن تقييم أدوات التمويل الجديدة الأخرى أيضاً كالتقييم الجماعي للتوطين .

فعالية آلية الامكانيات لنظام المساعدة الإنسانية

سؤال للمجموعة : ما الذي يمكن فعله لضمان فهم أنظمة المساعدات الإنسانية لإمكانيات المنظمات المحلية؟ كيف يمكننا إقامة الثقة والعلاقات المتكافئة وبناء الكفاءات المتبادلة بين المنظمات المحلية والدولية ؟ ما الذي يمكن أن تفعله الجهات المعنية في خطة التوطين لتحقيق ذلك؟ متى يجب أن تبدأ و

تنتهي؟

لتسهيل المناقشات، بدأت المناقشة بعرض تقديمي لأهداف التوطين، والتي تم إعدادها من قبل مجموعة مناصرة التوطين (LAG) في أيار 2022 في إشارة إلى قياس نطاق معايير التوطين (LPMF) لشبكة تمكين الاستجابة للمساعدات (NEAR) . كانت الغاية من هذه الأهداف هو ضمان دعم أكثر فعالية للقدرات المؤسسية القوية والمستمرة للمنظمات المحلية/الوطنية، وتقليل تقويض تلك القدرات من قبل المنظمات الدولية/وكالات الأمم المتحدة. وتشمل هذه المؤشرات: الخبرة التقنية السياقية، والتطوير المؤسسي والأنظمة الداخلية، ومعايير الجودة، والاحتفاظ بالموظفين واستدامتهم، وتطوير القيادة المحلية.

وعقب هذا العرض، جرت المناقشة التالية بشأن التحديات التي تواجه إنشاء آليات فعالة للقدرات.

- وعلى العموم، لوحظ أن هناك تحدياً عاما في تعريف "الامكانيات" بالنظر إلى أن هناك توصيفات مختلفة للمصطلح بين الجهات المعنية وتستخدم في كثير من الأحيان كأساس لإدراج أو استبعاد بعض الجهات الفاعلة من النظام الإنساني الدولي. وعلى هذا النحو، أشير إلى أن هناك ضرورة لوضع صياغة أفضل لما يمكن أن تعنيه كلمة "امكانيات" ضمن سياق الاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان المتضررين في تركيا.
- وطرح المشاركون مسألة ضمان استمرار الموارد للمنظمات على شكل وظائف فهي على سبيل المثال، تتسم بأهمية حاسمة لضمان كفاءة المنظمات المحلية والوطنية.
- كما تم تحديد التحديات في تتبع ورصد عمل المنظمات المحلية والوطنية باعتبارها تحدياً في إبراز القدرات الحالية للمنظمات المحلية والوطنية. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى تصميم معايير للرصد والتقييم على أساس النتائج لإبراز الامكانيات الموجودة.
- وفي نفس الوقت، أُفيد إلى أن هناك حاجة إلى التفكير والتركيز على الامكانيات الحالية للداعمين وغيرهم من الجهات الفاعلة الدولية للاستجابة بصورة مجدية لاحتياجات اللاجئين وغيرهم من السكان المتضررين.
- ولوحظ أن الطرائق القائمة للتمويل وآليات التمويل تشكل عائقاً أمام تعزيز امكانيات المنظمات المحلية والوطنية. على الرغم من أن المنظمات المحلية/الوطنية لديها خبراتها الخاصة ومجالات عمل محددة، إلا أنها تدفع لتغيير مجالات عملها وفقا للتمويل المتاح لها. ولوحظ أيضا أن طرائق المؤقتة في النظام الإنساني تخلق عائقا آخر أمام الاستثمار في الامكانيات الحالية للمنظمات المحلية.

اقتراحات بشأن الأعمال المقبلة:

- إنشاء دعم وتوجيه بين الأقران في المنظمات المحلية/الوطنية الصغيرة والكبيرة الحجم: والذي سيسمح للمنظمات الكبيرة بدعم المنظمات الأصغر، كمرشدين، بالإضافة إلى التعلم المتبادل.
  - تشمل برامج الداعمين النموذجية إرشاد (Clip-3) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبرنامج الإرشاد التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وشبكة مشاركة الكفاءات في الاتحاد الأوروبي.
  - ويمكن القيام بدعوة تقييم الاحتياجات من قبل بعض أعضاء الفريق الوطني (مجموعة مناصرة التوطين (LAG، مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) () والداعمين المستهدفين. وقد يشمل ذلك التخطيط للقدرات التقنية والاستراتيجية للمنظمة المحلية/الوطنية والدولية وفقا لمجال عملها.
- يجب أن يتم إضافة صفة الرسمية على شهادة المعايير الإنسانية/أن تصبح مؤسسية بهدف أن تكون فعالة.
- تنظيم اجتماعات مع السلطات المحلية والمنظمات الشعبية على المستوى الإقليمي من أجل تحسين فهم حركة الجهات الفاعلة المحلية للأفضل.
- تعزيز أو تحسين الاتصالات فيما يتعلق بالمنظمات التي يديرها اللاجئون والمنظمات الشعبية بحيث يتم الاعتراف بتجاربهم وخبراتهم.
- تطوير الشراكات مع الجهات الوسيطة للمساهمة في الدعوة إلى المزيد من التمويل المباشر للمنظمات المحلية والأهلية.
  - القيام بأنشطة التخطيط للموارد كي تتناسب مع الاحتياجات والإمكانيات الموجودة

الخطوات التالية

تم الاتفاق على الخطوات التالية لتطوير المجموعة المرجعية الوطنية (NRG):

- سيقوم مجلس اللاجئين في تركيا ومجموعة مناصرة التوطين (LAG) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأمانة العامة لمجموعة المرجعية الوطنية (NRG).
- سيتم تبادل الملاحظات في هذا الاجتماع مع المشاركين، وسيتم إعداد مسودة خطة عمل للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG) بناء على

المناقشات والاقتراحات المقدمة خلال عمل المجموعة في المجالات ذات الأولوية لتوطين المساعدات.

- وبعد عملية واضحة وشاملة، سيتم تقاسم طرق العمل وخطة عمل فريق المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) مع جميع الجهات المعنية.

الملحق 1: قائمة المنظمات المشاركة في حدث افتتاح المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)

- رابطة الثقافة والتضامن للهزارة في أفغانستان
- رابطة ماردين المشتركة للتعاون النسائي (MOKİD)
- منظمة مودم (MUDEM)
- شبكة تمكين الاستجابة للمساعدات (NEAR)
- منظمة أورانج
- منظمة أوكسفام (OXFAM)
- مجلس اللاجئين في تركيا (TMK)
- مركز أبحاث اللجوء والهجرة (IGAM)
- منظمة ند
- جمعية التضامن مع طالبي اللجوء والمهاجرين (SGDD – ASAM)
- دعم الحياة (STL)
- مشاريع توانا
- الهلال الأحمر التركي (TRC)
- الرابطة الدولية لسفراء حقوق الطفل
- نظام منسق الأمم المتحدة المقيم (UN RCO)
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
- اليونيسيف (UNICEF)
- مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة (PRM)
- منظمة بنفسج
- مؤسسة وطن
- الإغاثة من الجوع في العالم (WHH)
- مؤسسة التضامن النسائية (KADAV)
- البنك الدولي
- جمعية التضامن مع اللاجئين الأفغان (ARSA)
- مركز جمعية تنمية المجتمع المدني (STGM)
- الرابطة الدولية للمهاجرين لأسباب إنسانية
- القلم الأزرق
- منظمة بنيان
- منظمة كونسيرن العالمية
- المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)
- مؤسسة التنمية التركية
- المديرية العامة لعمليات الحماية المدنية والمساعدة الإنسانية في أوروبا
- الرابطة العالمية للأطباء (DDD)
- رابطة الإغاثة والتضامن
- جمعية ورشة الفكر والفن
- مؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV)
- الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
- جنباً إلى جنب من أجل سوريا (HIHFAD)
- جمعية الثقافة والتضامن لطلاب الهزارة
- جمعية الفنون في كل مكان
- منظمة هيومن أبيل
- مؤسسة تنمية الموارد البشرية (IKGV)
- منظمة الإغاثة الإنسانية IHH
- مركز التأثير امباكت هاب
- الابتكار من أجل التنمية (I4D)
- مؤسسة الهلال الأزرق الدولية
- رابطة إزمير للتضامن مع اللاجئين السوريين
- منظمة كاوس غل
- مجموعة مناصرة التوطين (LAG)

الملحق 2: إطار المرجعية للمجموعة المرجعية الوطنية (NRG)

المعلومات الأساسية

تم افتتاح الصفقة الكبرى خلال القمة الإنسانية العالمية في اسطنبول في أيار 2016 وبدأت التزاماتها في الحراك لتحويل النظام الإنساني تعزيز كفاءته وفعاليته ومسؤوليته. ومع هذا، وبمقارنة الجهود التي بذلت خلال السنوات الـ 6 الماضية لتحقيق الالتزامات، كان واضحاً أن التطور كان بطيئاً.

وبالتالي، في عام 2021، تم إطلاق الصفقة الكبرى 2.0 مع المرحلة الثانية من التعهدات. ومن بين التدابير والآليات الأخرى، تمت التوصية بإنشاء المجموعات المرجعية الوطنية (NRGs) من أجل تسريع التقدم في التوطين على المستويات القطرية. ومن المتوقع أنه في ظل قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ستتمكن المجموعة المرجعية الوطنية المجموعات المرجعية الوطنية (NRGs) من إزالة العقبات أمام جودة التمويل، وبذلك ستضمن دعماً أكبر لقيادة المستجيبين وإنجازاتهم وقدراتهم. حيث سيؤدي عمل المجموعات الوطنية إلى مشاركة أكبر للمجتمعات المتضررة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

تهدف كل هذه الأمور إلى ضمان ظهور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في النظام الإنساني، وإدارة العمليات بكفاءة، وقيادة الأعمال الإنسانية على الصعيد الوطني. ومن المقرر أيضا أن تضمن المجموعات المرجعية الوطنية قيام الجهات الفاعلة المحلية، إلى جانب الجهات المعنية الرئيسية الآخرين، بتحديد احتياجات التوطين والخطوات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات على الصعيد القطري.

مبادرة المجموعة المرجعية الوطنية في تركيا

وضعت مجموعة مناصرة التوطين (LAG) ومجلس اللاجئين في تركيا التوطين في صميم عملهم من أجل دعم المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان في تركيا للظهور في المقدمة من خلال التوطين. وقد صعدت هاتان المنصتان المحليتان لاستهلال وقيادة المجموعة المرجعية الوطنية في تركيا.

تتمثل المهمة الرئيسية لهاتين الشبكتين المحليتين بمتابعة الالتزامات على الصعيد الدولي للصفقة الكبرى من أجل التوطين وتقدمه على الصعيد القطري. يقدمون أعضاء الشبكة المساعدات الإنسانية ويدافعون عن حقوق السكان المتأثرين بالأزمات. كان توجيه المزيد من التمويل إلى المنظمات المحلية، وإزالة العقبات أمام الشراكات المتكافئة والعادلة من الأولويات الاستراتيجية لكلا الشبكتين. ولهذا الغرض، أصبح إنشاء مجموعة مرجعية وطنية في تركيا هدفا رئيسيا.

على الرغم من تحقيق بعض التقدم في التوطين، لا تزال المنظمات التي تتخذ من تركيا مقرا لها مستبعَدة داخل النظام الإنساني وغير قادرة على الوصول إلى التمويل الكافي أو السلطة. ولذلك، يرى أعضاء مجموعة مناصرة التوطين (LAG) ومجلس اللاجئين في تركيا (TMK) في الفريق المرجعي الوطني فرصة لمناقشة القضايا التي تمت مواجهتها في شراكاتهم مع الجهات المعنية الدوليين ضمن الأنظمة الإنسانية والإنمائية الحالية.

الإطار المرجعي

تم إنشاء المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) للتأكيد على أن تكون البرامج الإنسانية والإنمائية في تركيا مبنية على الحقائق المحلية وبرمجتها وتنفيذها بطريقة تعزز بنيتها المحلية وإجراءاتها.

إذ أنه من المتوقع أن تتم مناقشة الثغرات في جدول أعمال التوطين متحلين بروح التعاون والثقة. سيتم تقديم انتقادات ومطالب بناءة في المجالات التي لم يتم رؤية التغييرات المتوقعة فيها. سيتم مناقشة الأفكار والمقترحات من أجل النهضة بجدول أعمال التوطين كما سيتم تطوير الأنشطة المشتركة. وبالتالي، فإن الفريق المرجعي الوطني يوفر فرصة وبيئة آمنة للمنظمات المحلية للمشاركة في حوار مفتوح مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية.

وبشكل أكثر تحديداً، حيث أن المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) سوف تقوم بـ:

- مناقشة عقبات وأولويات التوطين في تركيا
- تقييم التقدم في التوطين على الصعيد القطري، وتبادل مطالب التغيير، ووضع أهداف مشتركة
- تحديد الأعمال المشتركة لضمان التقدم في التوطين
- بدء العمل المشترك

تقرير إطلاق المجموعة المرجعية الوطنية

أساليب العمل

تجتمع المجموعة المرجعية الوطنية في تركيا تحت قيادة الجهات الفاعلة المحلية وتضم أعضاء من الجهات الداعمة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المعنية الفاعلين في المجالات الإنسانية والإنمائية.

في أول 6 أشهر من إنشائها، ستحدد المجموعة المرجعية الوطنية، مع أعضائها، رؤيتها وأولوياتها والخطوات الفعلية التي يجب اتخاذها، والاتفاق على مؤشرات النجاح. ستعقد المجموعة اجتماعات في أنقرة، ويفضل أن تكون اجتماعات شخصية، وستحدد طرق عملها ووتيرة عقد الاجتماعات أيضاً.

ستتبادل المجموعة المرجعية الوطنية كل إنجازاتها مع جميع الأطراف الموقعة الآخرين والجهات الفاعلة الإنسانية في الاجتماع السنوي للصفقة الكبرى في حزيران 2023، وفي الاجتماعات القادمة.

واستنادا إلى نتائج فترة الـ 6 أشهر الأولى، ستقرر المجموعة المرجعية الوطنية مواصلة عملياتها بشكلٍ سنوي.

الاستضافة والتنسيق

تستضيف مجموعة مناصرة التوطين (LAG) ومجلس اللاجئين في تركيا (TMK) المجموعة المرجعية الوطنية وتتعامل مع جميع قضايا التنسيق مع الأعضاء.

الملحق 3 برنامج الافتتاح

09.30 – 09.00	التسجيل
09.45 – 09.30	الافتتاح والمقدمة والعرض التقديمي للبرنامج
10.00 – 09.45	كلمات الافتتاح
	ألفارو رودريغيز منسق الأمم المتحدة
	مختار شوكار، مؤسسة تنمية الموارد البشرية (İKGV)/ مجموعة مناصرة التوطين (LAG)
	بيريهان أولو- دالغا (OXFAM)-مؤسسة دعم عمل المرأة (KEDV)/ مجلس اللاجئين في تركيا (TMK)
	ميتين شوربانر, İGAM /مجلس اللاجئين في تركيا (TMK)
11.30 – 10.00	حوار عن حالة التوطين في تركيا

تمت مناقشة حالة التوطين استناداً إلى نتائج الأبحاث الحديثة والملاحظات معاً.

أرزو كاراجانلار، القلم الأزرق (Mavi Kalem)

زكريا حكمت، جمعية التضامن مع اللاجئين الأفغان (ARSA)

فولفغانغ جيسن، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

مونيكا فيراري، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

12.00 – 11.30	تقديم المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)

المعلومات الأساسية للصفقة الكبرى 2.0 وفكرة فريق المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) المشتركة مع صياغة الاختصاصات.

13.00 – 12.00	سيما جينيل (STL)
	الغداء
14.30 – 13.00	مرحلة (مجموعة) العمل

إذ قام المشاركون بتحديد الإجراءات ذات الأولوية والتي يتخذها الفريق في المجالات الأربعة للتمويل والشراكات والتنسيق والإمكانات.

14.30 – 14.45	استراحة القهوة
16.15 – 14.45	مرحلة (مجموعة) العمل
	الجولة الثانية من العمل الجماعي
17.00 – 16.15	عرض تقديمي للمخرجات (النواتج)
	تقريرا عن مخرجات)نواتج(ورشة العمل للجلسة
17.15 – 17.00	سور حماية المجتمع
	توجيه الأسئلة والاقتراحات إلى المجموعة المرجعية الوطنية)NRG(
17.30 – 17.15	كلمة ختامية وصورة جماعية

الملحق 4: شكر وتقدير

نحن نعترف بامتنان بجهود ومساهمات جميع شركائنا ونشكر جميع الزملاء الذين كرمونا من خلال المشاركة في حدث افتتاح المجموعة المرجعية الوطنية (NRG) ومشاركة اقتراحاتهم وآرائهم القيمة التي ستمهد الطريق إلى الأمام لتوطين المجموعة المرجعية الوطنية (NRG)

من العالمية إلى الوطنية: التقدم في مشروع التوطين في تركيا من خلال افتتاح المجموعة المرجعية الوطنية

تقرير الحدث الافتتاحي

25 كانون الثاني 2023،